الأمم المتحدة

A/76/945–S/2022/684

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2022
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة السادسة والسبعون**
البندان 44 و 78 من جدول الأعمال
**مسألة قبرص**
**المحيطات وقانون البحار**

**مجلس الأمن**
**السنة السابعة والسبعون**

## رسالة مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر المرفق) موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 44 و 78 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وكذلك في العدد المقبل من *نشرة قانون البحار*.

*(توقيع)* فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

220922 210922 22-21702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 3 آب/أغسطس 2022، الموجهة إلي معاليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك التي عُممت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/76/915-S/2022/599) والتي تشوِّه مجدداً الوقائع في قبرص. والواقع أن الجانب القبرصي اليوناني يستغل منذ أمد بعيد عدم حضور الجانب القبرصي التركي المنابر الدولية بتضليل المجتمع الدولي بشأن المشكلة القبرصية. لذلك أجدني مضطرا إلى الرد خطيا ابتغاء وضع الأمور في نصابها.

وفي البداية، أود أن أذكِّر ممثل القبارصة اليونانيين أن "جمهورية قبرص" تأسست في عام 1960 وفقا لمعاهدات قبرص الدولية، أي المعاهدة المتعلقة بإقامة جمهورية قبرص ومعاهدة التحالف ومعاهدة الضمان، التي أبرمها الشعبان القبرصي التركي والقبرصي اليوناني عندما تخلت الحكومة البريطانية عن السيادة على قبرص لصالح جمهورية الشراكة المؤلفة من الشريكين المذكورين أعلاه المتساويين سياسيا، اللذين "يعملان معا وفي شراكة". وكانت شرعية جمهورية عام 1960 تكمن في الوجود المشترك والمشاركة الفعالة لكلا الشعبين في جميع أجهزة الدولة. ولم يكن لأي من الطرفين الحق في حكم الآخر أو حكم الجزيرة ككل في غياب الطرف الآخر داخل هياكل الدولة وحكومتها.

وخلافا لما يحاول ممثل القبارصة اليونانيين تصويره، دُمرت جمهورية قبرص التي تأسست عام 1960 في أعقاب الهجوم القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي في كانون الأول/ديسمبر 1963، عندما طُردت جميع العناصر القبرصية التركية في جميع أجهزة الدولة بالقوة تحت تهديد السلاح. ولم يقبل الشريك القبرصي التركي هذه المحاولة للاستيلاء على الدولة القائمة على الشراكة بين القوميتين من جانب الجانب القبرصي اليوناني، ومنع، من خلال مقاومته الوطنية، الجانب القبرصي اليوناني من بسط سلطته على الشعب القبرصي التركي. ومنذ التدمير المتعمد للجمهورية الثنائية القومية، في عام 1963، لم تكن هناك حكومة دستورية واحدة أو جمهورية واحدة قادرة على تمثيل شعبيْ الجزيرة. ومنذئذ، بات كل طرف يحكم نفسه، وإن ظلت الإدارة القبرصية اليونانية تدّعي أنها "حكومة جمهورية قبرص".

ولذلك، ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي حق قانوني أو معنوي في الادعاء بأنها تمثل أي شخص آخر غير الشعب القبرصي اليوناني، وهذه الإدارة، تحت لقب "حكومة قبرص" الزائف والذي زعمته لنفسها، ليس لها أي حق قانوني أو أخلاقي ولا ولاية قضائية لتمثيل الشعب القبرصي التركي أو التصرف نيابة عنه، الذي يمثله ممثلوه الشرعيون الوحيدون المنتخبون في إطار دستور الجمهورية التركية لشمال قبرص وبموجبه. والجمهورية التركية لشمال قبرص دولة ديمقراطية تعمل بكامل طاقتها، ولا يتمتع سوى ممثليها المنتخبين/المعينين بصلاحية التصرف بالنيابة عن الشعب القبرصي التركي والجمهورية التركية لشمال قبرص وتمثيلهما.

وما فتئ ممثلو الجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، يضلِّلون المجتمع الدولي بتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "احتلال". بيد أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرَّر في الجزيرة، وفقا لمعاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "احتلال". ففي واقع الأمر، تعين على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 سنة من المحنة القبرصية التركية على يد

القبارصة اليونانيين التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا ونفذها معاونوه القبارصة اليونانيون، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة الشعب القبرصي التركي بالكامل. وينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص قد بدأت عام 1963 عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاس، التي كانت تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". واستلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. ونظراً لوجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن الملاحظات التي أبداها ممثل القبارصة اليونانيين ليست قائمة على الحقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيدا.

وفيما يتعلق بإشارة ممثل القبارصة اليونانيين إلى التسوية في قبرص، ينبغي التذكير بأنه لا يوجد توافق في الآراء بين الجانبين بشأن نموذج لإقامة "اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين" بعد 50 عاما من فشل عمليات التفاوض، التي لم تخدم للأسف أي غرض سوى إدامة الوضع الراهن في الجزيرة. ووحدها العلاقة التعاونية بين دولتين على أساس المساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي هي الإطار الوحيد الذي يمكن، بدلا من هذا النموذج المستنفد، أن يعود بالمنفعة المتبادلة على شعبي الجزيرة، مع العمل على الإسهام فيما تمس الحاجة إليه من ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. ومن المثير للاهتمام أيضا أن نرى في الرسالة المذكورة مدى استعداد الجانب القبرصي اليوناني للمضي في تشويه ليس الحقائق المتعلقة بتاريخ قبرص فحسب، ولكن الماضي القريب أيضا. والواقع أن كل عضو في المجتمع الدولي يدرك جيدا أن الجانب القبرصي اليوناني يتحمل وحده المسؤولية عن فشل خطة عنان وكذلك المؤتمر المعني بقبرص المعقود في كرانس – مونتانا، وحقيقة أن كلا من محاولتي التسوية هاتين حظيتا بالدعم الكامل من تركيا. وعلاوة على ذلك، فإن تصوير القبارصة اليونانيين لجهود التسوية على أنها محاولة من تركيا "لتحويل الطائفة القبرصية التركية إلى أداة استراتيجية للسيطرة على عملية صنع القرار في قبرص موحدة، تحت ستار اتهامات بعدم الاستعداد لتقاسم السلطة والثروة" هو دليل آخر على العقلية التي حالت دون التوصل إلى حل بشأن الجزيرة. ويمثل أيضا ازدراءً تاما للشعب القبرصي التركي، الذي يدعي الجانب القبرصي اليوناني أنه يتوخى معه مستقبلا مشتركا في الجزيرة كطرفين متساويين.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين بشأن الهيدروكربونات، فإنه لم يذكر، وفقا لما يلائمه، أن الموارد الطبيعية في الجزيرة وحولها ملك لكل من الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني. ولا يمكن تخفيف حدة التوتر إلا من خلال الحوار والتعاون بين الجانبين في الجزيرة، وإصرار الجانب القبرصي اليوناني على اتخاذ خطوات انفرادية في المنطقة هو الذي يصعّد التوتر ويؤدي إلى عدم الاستقرار. وبناء على ذلك، فإننا نتفق مع تقييم معاليكم (S/2022/534، الفقرة 45) فيما يتعلق بهذه المسألة، حيث أكدتم قلقكم إزاء التوترات في قبرص وحولها، وكررتم تأكيد أهمية تجنب اتخاذ "إجراءات انفرادية" ودعوتم الطرفين إلى "السعي العاجل إلى إيجاد حلول دائمة يقبلها الطرفان للخلافات

المتعلقة بالموارد الطبيعية ومشـاريع التعاون الجارية أو المخطط لها في مجال الطاقة في المنطقة، لصـالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين".

وبغية تحقيق هذا الهدف وإدراكا منه لأهمية التعاون لبناء الثقة بين الجانبين في قبرص، قدم الجانب القبرصـي التركي مقترحات بناءة إلى الجانب القبرصـي اليوناني في الأعوام 2011 و 2012 و 2019. وعلاوة على ذلك، قدم الجانب القبرصـي التركي في 1 تموز/يوليه 2022 اقتراحا بديلا كمحاولة جديدة لتمكين التعاون في مجال الهيدروكربونات، الذي شـمل أيضـا، في جملة أمور، مقترحات محددة للتعاون بشـأن القضـايا الأخرى المتعلقة بالطاقة. ونحن على اسـتعداد للعمل مع الجانب القبرصـي اليوناني بحسن نية بشأن الأفكار التي من شأنها أن تعزز الحياة اليومية لجميع القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ما دامت متفقا عليها بصورة متبادلة ومفيدة للجانبين، وتحترم المساواة بينهما، ولا تستتبع أو تعني ضمنا بسط أحد الطرفين سلطته على الآخر.

وفي الختام، أود أن أذكِّر مرة أخرى ممثل القبارصة اليونانيين بأن نظير الجانب القبرصي اليوناني هو الجانب القبرصي التركي، وليس تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسـالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 44 و 78 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشـرها في الموقع الشـبكي لشـعبة شـؤون المحيطات وقانون البحار وكذلك في العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

*(توقيع)* محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص